

بقدر ما اخترق الاتصال معظم مجالات الحياة الاجتماعية والمهنية مستفيدا دائما من قوة جذب هائلة بفضل الأفعال التي تتم باسمه والتقنيات العديدة التي يقترحها والدلالة الرمزية التي ينشرها بقدر ما يزال يظهر حتى الآن - لا سيما في بعض الأوساط المهنية - أنهم المفاخرة واللامجدي إنتاج معارف تتشبه بتفسير نظام اشتغاله ولسبب وجيه وقوي جدا، ما زالت هناك مقاومة لاعتبار الاتصال كموضوع للبحث العلمي. صحيح أنه سيكون من المفاجئ من النظرة الأولى ادعاء إعادة عرض المراحل التبدلات تتشكل فيها علوم الإعلام والاتصال بوصفها حقلا مستقلا متعدد التخصصات. يتعلق الأمر بتأمل فكري يبرر مسلكه بسهولة، خصوصا إن كانت الأسس إبستمولوجية لمبحث علمي أو لحقل معين محددة ومعترف بها. والحالة أن علوم الإعلام والاتصال تقدم عن نفسها صورة إن لم تكن متعددة المكونات، فهي على الأقل مركبة ومتنوعة. ذلك أن المنظومات الطامحة إلى تمثيل ورسم جميع أبعادها تغطيها بانتظام. كما أن التعارضات مع النظرية المصرح بها بشكل واضح تخفي الإسهامات الحقيقية والمقترحات الخصبة. هل من الضروري أن يكتسب حقل علمي معين اعترافا أكاديميا طويلا لأمل أودعنا واسعا من طرف الهيئات السياسية - العلمية حتى نبحث في تطوراتها وندقق في تكوينه بناء على أساس متين ؟ قليلون أولئك الذين سيتجرؤون على الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب في الواقع، هناك مباحث - يبدو أنها مبنية بشكل قوي - يوجد ممثلوها أمام اختلافات عميقة، ليس فقط حول كيفية النظر في تاريخ قرن وأبعد من ذلك)، وهذه هي حالة (الاقتصاد السياسي) (كمثال من بين أمثلة أخرى) الذي صار يسمى بالـ « علم الاقتصادي»، كذلك هي حالة الجغرافيا حيث التردد الدائم بين من ينوون تحديد المبحث حول توجهات منهجية قوية، أو على الأقل علما لتسجيل الأنشطة البشرية في الفضاءات المادية والاجتماعية، تشغل بعض المباحث التي ظهرت منذ مدة قصيرة جدا - حيث يحتفل مسؤولوها السياسيون - العلميون بالإيجابيات المفترضة فيها بشكل مبالغ فيه، بل وينظرون إلى المستقبل بيقين كبير - من دون أن ينجح أصحابها الأكثر شرعية في الاتفاق على أسس مفهومية مشتركة. ولا شك أن السبب في ذلك لا يرجع فقط إلى كونها مباحث حديثة النشأة. وفي ما يخص المعلومات تلح الحصيلات التي وضعها ممثلوها الأكثر بروزا على الدفعة التكنولوجية والخدمات المقدمة للمستعملين والمآثر المنهجية والمجال التام المغطاة (التي تتعدد أكثر فأكثر). احتل البعد العلمي مكان الموضوع ذاته، هل سيتم من الآن فصاعدا اختزال ظهور حقول معرفية جديدة في مجرد تطبيق المنهجيات الدقيقة تستجيب لطلبات اجتماعية صادرة بالتحديد عن الهيئات الاقتصادية والسلطات العمومية ؟ وهل سيكون هذا الظهور مأمنا بشكل أفضل حينما سيفرض الدفاع عن المواقع الاجتماعية نفسه بقوة تحت غطاء مواقف علمية ؟ ويدافع بعض الإبيستمولوجيين وجهة النظر هاته معززين بحجج قوية وبشكل مفارق، تفلت علوم الإعلام والاتصال جزئيا من هذا الاتجاه، ليس لكونها محمية من خطر تحويلها إلى مجرد أدوات تستعملها بعض الجهات (منذ الدراسات حول نسبة قراءة الصحافة والاستماع إلى الإذاعة التي كلف بها بول لازار سفيلد في الأربعينات، وهو أمريكي جديد تلقى مع ذلك تكوينا في الفكر النقدي الأوروبي، وصولا إلى أعمال البحث حول الوسائط الجديدة. ولكن لأنها لم تتوقف منذ تعثراتها عن إلزام نفسها بأسس نظرية صارمة بشكل مبالغ فيه أحيانا، سواء بتقديم نفسها كعلم للعلوم (وهي محاولة لم تتوقف حتى الآن)، أو ببساطة الجهود لتمييز ذاتها بواسطة موضوعها أكثر منه بواسطة المنهجيات التي تلجأ إليها عن باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية المعترف بها قبلها، والتي اكتسبت مشروعية أكثر قوة. بمناسبة الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية لسنة 1940، أنجز بول لازار سفيلد ومعاونوه في جامعة كولومبيا الدراسة الشهيرة التي نشرت تحت عنوان « اختيار الشعب». وكان هدفها هو البحث عما إن كان قرار التصويت لصالح هذا المرشح أو ذاك قد تأثر أم لا بالـ «تعرض» لوسائل الاتصال الجماهيري. وإذا كان قد تبين في النهاية بأن التعرض لوسائل الاتصال يشجع على الاهتمام بالاستشارة الانتخابية والارتباط بالمرشحين المفضلين والحصول على معلومات جيدة، فإن الأقلية غير المستقرة أكثر على رأي واحد هي التي تتأثر بالدعاية السياسية التي بإمكانها أن توجه اختيارها نحو جهة مختلفة. فإن الناخبين الأقل حصولا على المعلومات والأكثر تحولا في قراراتهم هم الأكثر تعرضا لآثار الوسائط. ويعد هذا «النموذج» الذي تم إعداده انطلاقا من معطيات إمبريقية حول السلوكات الانتخابية أو بالأحرى التصريحات بالاختيارات الانتخابية الأصل الذي انبثقت منه سلسلة من الأعمال وجدت في ملتقى علم الاجتماع السياسي ودراسة آثار وسائل الاتصال الجماهيري. إن التصور الذي يجعل من الاتصال أو من (الإعلام) عنصرا عابرا للتقسيمات للمعازل بين المباحث العلمية سواء المتعلقة بعلوم المادة والحياة أو المجتمع نجده في تيارات فكرية مختلفة بطبيعة الحال، هناك السيبرنطيقا وإلى وقت قريب هناك مقاربات التعقيد والنزعة الارتباطية، بل وحتى في بعض الفلسفات المعاصرة ذات الإلهام ما بعد الحداثي وبعد الهايدغري. فإن هذا التوجه - أو بالأحرى هذه المحاولة - لا ترمي فقط إلى الوصل بين حقول معرفية متباينة حيث يتجاهل بعضها البعض الآخر في غالب الأحيان، ليس الهدف هو فقط محاربة التخصص المفرط للمعارف الذي يعتبر معقما لها، بل هو

اقتراحاً فاق شامل سيتيح إعادة تأويل الإسهامات الجزئية و«القطاعية» على ضوء مقتضيات مفروضة على الجميع. ومن الغرابة
بمكان أن يتم تقاسم هذا الأفق مع بعض كتاب. نذكر من بينهم الكاتب الكندي فان فوغت في روايته التي صدرت سنة 1959 تحت
عنوان «فضاء الجاسوس 2». فإن السؤال الخاص بمعرفة ما إذا كانت علوم الإعلام والاتصال تشكل مبحثاً واحداً أم ينبغي اعتبارها
مبحثاً متداخلاً التخصصات، وضع تطبيق منهجيات منبثقة من مباحث متباينة جانباً وتأجزاه إلى النهاية حديثاً عن التيارات
المساهمة في تكوين الفكر الاتصالي. فإن الأهم هو البحث عبر مختلف المراحل التي تم قطعها عن العناصر المكونة لهذا
الفكر الفاعل منذ ما يفوق نصف قرن من الآن، حيث يصاحب الإنتاج العلمي في هذا المجال المعتبر ويلهم أعمال المؤلفين
الرئيسيين (على الرغم من تنوعهم)، وينتشر بواسطة خبراء وأشارحين في الأوساط المهنية المعنية. تطبع الفكر الاتصالي بطبع
التفكير التأملي والإنتاج العلمي في أن إنهغالبا ما يتجاوز التمييزات الموجودة بين المباحث أو يصدر عن متخصصين يوجودون في
هامش الأصلية. ينفصل الفكر الاتصالي تأملات هؤلاء المتخصصين الجدد وتلك مباحثهم الصادرة عن بعض المهنيين (مهندسو
الشبكات إشاريون، مصممو خدمات الاتصال عن بعد. . إنه فكر مصغ ومتنهل للتغيرات المتدخلة في سياسات الدول
والاستراتيجيات المهنية والتقنيات المستغلة ومارسات الفاعلين الاجتماعيين. وبشكل متغير حسب الدول (إنهم مرتبط أكثر
بالانشغالات المطبقة مباشرة في الولايات المتحدة، وهو على العموم فكر نقدي أكثر في أوروبا الغربية على الأقل منذ نشأته). انتشر
الفكر الاتصالي على نطاق واسع متجاوزاً حدود المتخصصين لدرجة أنه تحول جزئياً إلى أيديولوجيا، إن الوضع الاعتباري للفكر
الاتصالي لا يزال غير واضح بشكل عميق، فهو ينفس الآن منظم لممارسات علمية أو فكرية أو مهنية، وهو استجابة للطلبات
الصادرة عن الدول والمنظمات الكبرى ومدرّك للتغيرات الحاصلة داخل هذه المنظمات نفسها، فإنه يوجد في أصل التغيرات
أوصاحبها على مستوى الممارسات الثقافية أوصيغ نشر أو اكتساب المعارف إن عدم القدرة على الجسم التي يعتبرها عدد من
المهنيين أو الإشهاريين والمستشارين بمثابة عامل إيجابي، وبوصف الفكر الاتصالي فكراً للحادثة وضع من أجل تسهيل عملية
تحديث البنى الاجتماعية، فإنه غالباً ما يتم اعتباره كحقيقة في حد ذاتها (حتى أن مجرد ذكر الاتصال يكفي أحياناً ليُجعل منه نوعاً
من النبوءة المتحققة ذاتياً)، لكن يتم أحياناً وبشكل متواز انتقاده باسم الدفاع عن الفن أو بسبب نزوعه إلى إنتاج التوافق، كيف
يمكن لفكر غير متوافق البتة مع الصيغ والمسلوكيات المعروفة على صعيد الفكر العلمي الأكاديمي أن يشكل مصدراً لمقاربات
جديدة تريد أن تلم بتغيرات المجتمعات المعاصرة؟ يظهر لنا أن هناك ثلاثة مظاهر لهذا الفكر من شأنها أن تضيء هذه المفارقة
:صلته الوثيقة بالأعمال الاجتماعية في المجتمعات الصناعية المهيمنة (استراتيجيات سلوكيات المستهلكين . عرضانيته، مفصولة
بالفعل، على العكس من ذلك، فإن مقاربات واصله بين حقول مفصولة وتسمح بدراسة التغيرات الحادثة أو الجارية في سيرة
الوساطة لها كامل الوقت لإظهار سدادها؛ قدرته على الإدماج أو بالأحرى الوصل بين إشكاليات منبثقة عن تيارات نظرية متباينة،
بشكل أكثر دقة سنهتم بهذا المظهر الثالث من خلال التمييز، على التوالي بين بين التيارات المؤسسة التي ظهرت في عقود
،الأربعينيات والخمسينيات والستينيات